أكد أهمية مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في تطبيق القرارات الأممية

الدقباسي : الكويت تعبر من خلال مواقفها عن شعوب العالم العربي والإسلامي عن القضية الفلسطينية

علي الدقباسي

أكد عضو الشعبة البرلمانية النائب علي الدقباسي اهمية مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال140 في تعزيز حقوق الانسان وتطبيق قرارات الامم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية العادلة.

وقال الدقباسي في تصريح صحفي أمس على هامش اعمال المؤتمر المنعقد حاليا في العاصمة القطرية الدوحة ان توفير الحماية للاشقاء الفلسطينيين في مقدمة القضايا العربية العادلة خاصة مع استمرار سياسة الاستيطان وعدم تطبيق القرارات الاممية من قبل سلطات الاحتلال فضلا عن قضية ضم الجولان السوري.

واشار الى اهمية دور مجلس الامة الكويتي في المؤتمر كونه يحمل على عاتقه مسؤولية كبيرة في التنسيق مع المجموعات الجيوسياسية المختلفة في المؤتمر مضيفا انه يحظى باحترام وتقدير كبيرين من البرلمانات المشاركة كافة.

واضاف الدقباسي ان للبرلمان الكويتي دورا رياديا في التنسيق بين الوفود العربية والآسيوية والاسلامية في القضايا التي تهم هذه الوفود مبينا ان الكويت تعبر من خلال مواقفها عن شعوب العالم العربي والاسلامي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وقال "اننا نتحمل مسؤولية كبيرة كبرلمانيين في خدمة قضايا الكويت وتطبيق توجيهات سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد التي تدفع باتجاه تحقيق الامن والسلم العالميين وتفعيل دور المنظمات الاممية لخدمة مصالح وتطلعات الشعوب".

واضاف الدقباسي ان وفد مجلس الامة الكويتي عقد لقاءات مع رؤساء برلمانات دول شقيقة وصديقة بحث خلالها العديد من المسائل على الأصعدة العربية والاسلامية والاسيوية كما شارك بفاعلية بالعديد من اللجان الدائمة والفرعية المنبثقة من الاتحاد.

واشاد بدور قطر في استضافة هذا المؤتمر الدولي والجهود التي بذلتها في مجال الاعداد والتنظيم بهدف خروجه بافضل صورة ممكنة مضيفا ان هذه الاستضافة "ليست مكسبا لقطر فقط وانما لدول مجلس التعاون الخليجي والامة العربية".

اللجنة طالبت باعتماد اللائحة المالية لتنظيم صرف أموال القصر والمساعدات

«الميزانيات»: تنامي موجودات «شؤون القصر» إلى 257 مليون دينار وانخفاض عوائد الاستثمار

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة لشؤون القصر للسنة المالية الجديدة 2019 /2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017 / 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في بيان صحافي أن اللجنة أكدت ضرورة إجراء الدراسات المالية والفنية الملائمة والكافية قبل تقدير بنود مصروفات الميزانية على مستوى الجهات الحكومية كافة حيث لاحظت اللجنة كثرة لجوء الجهات وبما فيها الهيئة إلى إجراء المناقلات فيما بين البنود.

وبين أن اللجنة أوصت وزارة المالية بمراعاة الاحتياجات الحتمية لبعض الجهات حتى لا تضطر الجهات لمثل هذه المناقلات، ما قد يفقد الميزانية دورها كأداة للضبط والرقابة.

وقال إن اللجنة أكدت أيضا على المزيد من التنسيق مع وزارة المالية بشأن الإسراع في تسوية أرصدة العهد واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة على ذات النهج الذي تحذو إليه اللجنة في تصفية تلك الأرصدة والحد من تدويرها لأكثر من سنة مالية.

ونوه بأن اللجنة طالبت وزارة المالية بسرعة النظر في اعتماد اللائحة المالية التي تنظم صرف أموال القصر والمساعدات لتلافي ما ورد من ملاحظات في هذا الجانب.

وبين أن اللجنة ناقشت الميزانية الاستثمارية للهيئة، حيث اتضح انخفاض في صافي عوائد الاستثمار عما كانت عليه قبل 3 سنوات مالية حيث بلغت نحو 16 مليون دينار بمقابل تنامي موجودات الهيئة من نقد واستثمارات وغيرها بنسبة 19% عن الفترة نفسها لتبلغ 257 مليون دينار وفقا للبيانات المدققة للهيئة.

وذكر أن اللجنة أكدت ضرورة حرص الهيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة والآمنة في الدخول بمختلف الاستثمارات خاصة وأن تلك الأموال هي أموال للقصر.

كما شددت اللجنة على أن تتضمن تقارير مكتب التدقيق والتفتيش في الهيئة على الجانب الاستثماري لمتابعته بشكل دوري وإضفاء مزيد من الرقابة حرصا على تلك الأموال المؤمنة من قبل القصر لدى الهيئة حيث لاحظ ديوان المحاسبة قصورًا بعدم شمولية التقارير لهذا الجانب.

وأفاد عبدالصمد بأنه تبين للجنة وجود بعض المآخذ على صرف ما يخصص لاقتطاعات الهيئة من صافي عوائد استثمار الأموال التي تديرها وفق ما سمح لها قانون إنشائها، وقيام الهيئة بتوجيه الصرف على المكافآت للعاملين بقطاع الاستثمار والقائمين على إدارة تلك الأموال.

وقال إن اللجنة أوصت بأن يقتصر الصرف من الميزانية الإدارية حيث تتضمن تلك الميزانية بندًا خاصًا بالمكافآت ومن باب أولى إدراج كافة ما يتعلق بالمكافآت ضمن هذا البند لتفادي الازدواجية في الصرف، وأن تخصص الميزانية الاستثمارية فيما يتعلق بأموال القصر فقط.)

ثمنا مبادرة الغانم وحرصه على اصطحاب وفد طلابي إلى مثل هذه المحافل

طالبان كويتيان يشيدان بتجربة حضور مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

■ السويط : التجربة أوضحت لنا دور الكويت في دعم ونصرة القضايا العادلة وتبنيها في المحافل الدولية

■ العنزي : لامسنا واقع العمل السياسي والاطلاع عليه عن قرب

ناصر السويط

أجوان العنزي

أكد الطالبان في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ناصر السويط وأجوان العنزي أمس الأول استفادتهم العملية من المشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال140 المنعقد حاليا في العاصمة القطرية الدوحة.

واوضحا أن مشاركتهم مع الوفد البرلماني الكويتي بالمؤتمر كانت محط اعجاب من الوفود البرلمانية الأخرى مثمنين بالوقت ذاته بمبادرة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحرصه على اصطحاب وفد طلابي إلى مثل هذه المحافل.

واكد الطالب ناصر السويط في تصريح للصحفيين استفادته من هذه التجربة العملية التي أصبح يطمح لها طلبة قسم العلوم السياسية لاسيما وان دراسة هذا التخصص لا تشمل على مواد ميدانية موضحا "ان هذه التجربة تعد تحويلا لما تم دراسته نظريا إلى واقع عملي".

وقال "إن هذا التجربة اوضحت لنا دور الكويت والبرلمان الكويتي في دعم ونصرة القضايا العادلة وتبنيها في المحافل الدولية كدعم القضية الفلسطينية وقضية الجولان المحتل" مشيدا بالدبلوماسية البرلمانية الكويتية المستمدة من مدرسة وحكمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.واعرب السويط عن شكره لرئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم على هذه المبادرة ولقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت على هذه الفرصة "ولكافة الجنود المجهولين في الأمانة العامة لمجلس الأمة".

من جهتها قالت الطالبة أجوان العنزي في تصريح مماثل انها استفادت من تجربة مشاركتها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي عبر ملامسة واقع العمل السياسي والاطلاع عليه عن قرب وحضور كافة جلسات ونقاشات اللجان والاجتماعات.

وتوجهت العنزي بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم لدعمه المتواصل لطلبة قسم العلوم السياسية ولدولة قطر الشقيقة على حسن التنظيم وكرم الضيافة.)

ضمن أعمال مؤتمر الاتحاد الـ 140 المنعقد بالدوحة

الدلال: اللجنة الدائمة الثانية في «البرلماني الدولي» تناقش المساواة الاقتصادية

محمد الدلال

شارك أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب محمد الدلال أمس الأول في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية في الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة.

يأتي هذا الاجتماع ضمن اعمال مؤتمر الاتحاد ال140 المنعقد حاليا في العاصمة القطرية الدوحة.

وقال الدلال في تصريح صحفي عقب الاجتماع ان اللجنة استكملت مناقشة قرار سيصدر من المؤتمر يتعلق عملية تعزيز التنمية وتقليص الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتحسين الاقتصاد اضافة تشجيع المرأة والشباب على الانخراط في العملية الاقتصادية.

وأضاف الدلال ان المناقشات ركزت ايضا على أن الأعمال التجارية والاستثمارية على مستوى العالم لا تتعارض مع البيئة الى جانب الاهتمام بالعمل والعمالة وعدم استخدام الاطفال او النساء في أعمال العنف او الاعمال غير السليمة او تلك التي تؤدي الى انتقاص من كرامتهم الانسانية.

وذكر "شاركنا في هذه اللجنة وأبدينا عددا من الملاحظات في هذا الشأن بالتنسيق مع عدد من برلمانات العالم" معربا عن امله في أن تكون قرارات المؤتمر ذات فاعلية لكافة البرلمانات.

من جهة اخرى اشار الدلال الى كلمة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم التي القاها وتطرقت الى دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الديمقراطية ومعالجة المشاكل التي تواجهها الشعوب ورفع مستوى التنمية بشكل عام وكافة القضايا الرئيسية في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

العدساني نقلا عن وزيرة الشؤون الاقتصادية: لا توجه لزيادة أسعار الخدمات العامة أو فرض ضرائب

رياض العدساني

ثمن النائب رياض العدساني تواصل وزيرة الدولة لشؤون الاقتصاد مريم العقيل وتوضيحها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالدعوم ورسوم الخدمات العامة، مبينا أن الوزيرة أكدت في إفادتها له عدم وجود توجه لدى الحكومة لزيادة أسعار الخدمات أو السعي لعرض موضوع الضريبة مثل ضريبة القيمة المضافة.

وأكد العدساني في تصريح صحافي ضرورة أن يتم عرض أي دراسة في هذا الخصوص على مجلس الأمة كونه عنصرا رئيسا، وهو العنصر الرقابي والمشرع، رافضا تفرد المسؤولين بالتصريحات من دون التنسيق مع الوزراء المعنيين وخصوصا في القضايا المهمة التي تتعلق بمعيشة المواطنين.

وبين أنه بما أن الدستور الكويتي يؤكد رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، فإن زيادة أسعار الخدمات مثل البنزين والكهرباء والماء أو السعي لإقرار الضرائب وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الأمور التي تقوم بالمساس بجيب المواطن وتحمله أعباء مالية وتكاليف سيقابلها استجوابا.

وقال "تصدينا للوثيقة الاقتصادية وإيقافها هو مؤشر واضح بعدم قبولنا ورفضنا التام لزيادة التكاليف المعيشية وغلاء الأسعار"، مشددا على أن الأصل إيقاف الهدر الحكومي وترشيد الصرف والإنفاق الأمثل والصحيح والتقيد بقواعد الميزانية والأخذ بالاعتبار الحسابات الختامية وملاحظات الجهات الرقابية.

عسكر يقترح تكليف «نفط الكويت» إنشاء البنية التحتية للمناطق السكنية الجديدة

عسكر العنزي

اعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة لتكليف شركة نفط الكويت القيام بأعمال البنية التحتية للمناطق السكنية قبل تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً لتعقد وضخامة الأزمة الإسكانية في الكويت ، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطتان التنفيذية والتشريعية من دون الوصول إلى نتائج عملية ملموسة يحس بها المواطن .

ومع تراكم طلبات الحصول على سكن ، وما تعانيه الوزارات ذات الصلة من صعوبات بسبب الروتين ، واشتراط الحصول على موافقات جهات حكومية عديدة ، ما يتطلب سنوات طويلة لإدراج ميزانية لتنفيذ البنيات التحتية .

وحيث إن شركة النفط معفية من التقيد بالروتين والإجراءات الحكومية وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم (15) لسنة 1976، بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بأيلولة جميع حقوق شركة بي بي (الكويت) المحدودة وشركة جلف الكويت إلى الدولة ، حيث إن الشركة تملك قدرات وكفاءات ، مثلها مثل شركة (ارامكو) بالمملكة العربية السعودية الشقيقة التي درجت على تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمدن الجديدة لتساهم في حل الضائقة الإسكانية بالمملكة.

لذافإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

1- تكليف شركة نفط الكويت بالقيام بأعمال البنية التحتية للمناطق السكنية قبل تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، بما في ذلك المحطات الكهربائية الفرعية.

2- إسناد عملية الترسية والتعاقد الخاصة بالمناطق السكنية لشركة نفط الكويت بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة للاستفادة من الاستثناء الممنوح للشركة بموجب مرسوم الأيلولة المشار إليه.)